الانتقالية وصولاً الى استقلال، وانه لا يوجد نموذج محدد للحكم الذاتي يمكن استخدامه معياراً، أو مقياساً. فثمة تفاوت من منطقة الى اخرى، وذلك على الرغم من وجود خصائص مشتركة عامة فيما بينها. أمران آخران توقف عندهما المحاضر: أولهما ان الحكم الذاتي لدى اسرائيل مرّ بمرحلتين اثنتين. تمتد المرحلة الاولى حتى زيارة أنور السادات للقدس العام ١٩٧٧، وأن مفهوم الحكم الذاتي ظل واحداً، قبل اتفاقيتي كامب ديفيد وبعدهما: الحكم الذاتي هو للسكان وليس للاقليم؛ وان سلطة الحكم الذاتي هي ادارية وليست سياسية أو تشريعية. أما بخصوص اتفاقيتي كامب ديفيد، فيعتبرهما المحاضر اعادة انتاج لمشروع الحكم الذاتي العزيز على الليكود واليمين الصهيوني بشكل عام. الامر الثاني الذي توقف عنده المحاضر مفاده ان المقصود بالحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو خلق بديل من الدولة الفلسطينية، وان هذا هو محور كل الصراع الآن.

أثار النقاش الواسع الذي اعقب تلاوة ورقة د. عبدالعليم محمد عدداً من القضايا الهامة التي تناولت استراتيجية الصراع ضد الصهيونية، وذلك من خلال التطرق الى تحليل دور الاطراف العربية في هذا الصراع. وقد كان طبيعياً أن تتشعب النقاشات، ما دام موضوع الحكم الذاتي يمس سياسات اطراف عربية مختلفة (مصر كامب ديفيد، الاردن عبر رجالاته في المناطق المحتلة ودورهم فيها)، وذلك بالاضافة الى استراتيجية كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في المحور الثاني «الانتفاضة والوضع الفلسطيني» كانت ورقة كاتب هذا التقرير بعنوان «عن ابعاد الانتفاضة ومعانيها»، ركز فيها على محورين اثنين. يتعلق المحور الاول بالانتفاضة ذاتها، وذلك من خلال مناقشة بعض الاطروحات التي انتشرت عنها (العفوية، والمفاجئة، وانفصالها عن م.ت.ف.). وما بينته الورقة هو ان الانتفاضة ليست حدثاً معزولاً عن سياق الصراع العربي ـ الصهيوني الممتد على مسافة تتجاوز قرناً من الزمان، بكل نضالاته وخبراته المتراكمة والمختزنة؛ وهي ليست مجرد رد فعل مباشر للقمع الاحتلالي تقوم به الاجيال الجديدة المنفصلة عن الاطر التنظيمية أو المعادية لها، كما تروّج الاوساط الصهيونية. وما تبثه ادبيات الانتفاضة والاخبار المتواردة عنها تفيد بوضوح في الاهداف وفي التخطيط وبانضباط في التنفيذ والاداء. أما النقطة الثانية، أو المحور الثاني، فتناول المعاني النقدية العامة التي تنصبها الانتفاضة، فلسطينياً وعربياً؛ وهذا بالاضافة الى معانيها التاريخية البالغة بالنسبة الى المشروع الصهيوني ومستقبل الصراع ككل. والاسئلة النقدية التي توجهها الانتفاضة هي من الاتساع والخطورة بحيث تمس طبيعة الكفاح الشعبي، وفعاليته، وطبيعة التدهور العربي، والانسداد الذي يتلبس المنطقة، ويهدد امنها ومستقبلها. ان الانتفاضة هي ثورة النقد، بكل دلالات هذا الوعي النقيض من نقد لحالة التراجع الخطير الذي يعيشه العرب اليوم. وهو وعي يلغي مجموعة راسخة من الاساطير التي سادت في العالم العربي، وما تزال، في السياسات والافكار والعقائد والبرامج السياسية والفكرية.

أثارت الورقة كثيراً من النقاشات. انصب بعضها على مصطلح استخدمه مقدم الورقة هو مصطلح «الكفاح المدني الممتد». من بين الحجج التي وجهت ضد المصطلح انه يثير البلبلة وربما يستدعي مدلولات خطيرة في نتائجها. في رده، بين مقدم الورقة انه لم ينحت المصطلح، بل تبناه واستخدمه ووجد فيه تعبيراً عما يريد، وان تبنّيه له ناجم عن اقتناع بصلاحية المصطلح للتعبير الدقيق عن حالة «طول النفس» و «الطبيعة الشعبية» للكفاح. ومن جهة أخرى، فان مصطلح الكفاح الشعبي لا يدل على نمط، أو شكل واحد من اشكال النضال والمقاومة، وانما يصلح للاشارة الى استراتيجية المقاومة الشعبية في تطورها وصعودها وفي مختلف لحظاتها، أي من الاشكال البسيطة الى الاحتجاج السلمي انتهاء بالحرب المسلحة.

خصصت الجلسة الصباحية من اليوم الثاني لمناقشة ثلاث اوراق تغطي المحور الثالث « الانتفاضة والوضع العربي». قدم جوزيف سماحة البحث الاول عن « الانتفاضة والحركة الشعبية العربية». اتسمت ورقة سماحة بوقفة نقدية شجاعة وجادة في محاولته الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالعوامل الموضوعية الكامنة وراء ضعف الحركة الشعبية العربية حالياً، ومحدودية تأثيرها، وعدم قدرتها على ترقية اشكال الدعم للكفاح